وقال انه لا يجوز ان اكون احضاهم لله واعلمهم بما اتقوه وكان عليه السلام يستعين
به ويرضاه ولم يثبت له مشاركة اثر فرع وهذا من كان يجعل في الامور على مقتضى
الخواص وان كان عالما الخاص وفريق من هذا اشياء وهذه التي فعل الخواص وهم
يستشيرونه لما من غير وفرد كان حنيفا بل لان الحكم على استقصاء الولوا اصحاب
الخوارق وكذلك الصحابة والتابعون لهم باحسان وهم الاولياء حقا والعلماء
حقا **وفي فصة الخ** بيان لشرح حيث قال وليها او من كان والله اعلم تفسير
شيئا والنبي صلى الله عليه وسلم يقول كذا بالحاء الخاص وهو يشتغل عليه السلام
بان من عباد الله من لو اقسم على الله لابره فكان بين الامر حتى يمين زائن القسم
بل الحاء الى الخاص الذي هو اشرف منه حتى عما اتصله ﷺ قال عليه السلام ان من
عباد الله من لو اقسم على الله لابره فكيف بتيسير ان ذلك القسم فوايس به والله لا تكسر
يعني به حتى لحتى لم تبرو نسر العصور والجمع منتفع في الخاص الحكم سيما
لاسباب الخاص والخاص ان الخوارق في الغالب اذا جرت فانه احكاما متعارضة
للضوابط جاز ان تستثنى ان تشذ ولو كض ابي الشيخ جان ذلك اعمال المحالجة
المشي وهات وتفض لها لحذا الموضوعات **وكما قال رسول الله** نعرفان
عالما بالخاص فيزوا حكامهم وكان يعلم منهم فساما بحال الاسلام والاكرام يمنع من
قتلهم لمعارض راجح في الاعتبار فقال لا يتحدث الناس ان محمدا يقتل اصحابه
بمثله يلتفت الى بيان احكام الخوارق على اصحابها ان يعتقد من لا خبرة له ان الله
للعوبة ثم يعده اخبر ولنذكر وقع انكار البعض ابعد ان يجزم القول
بجواز ان اما اصحاب الخوارق وباحكام خارجة عن احكام العادات المحضرة
قول يفتح في الفلوب امور يطلب بالحق زمنا ثم هاجلا يفتح ان
بن امير على بن وهو الجمهور ولم زل ايضا اعتقد من الغالبين وهم مذهب
الاباحة

الاباحة وعضوا بما سمعوا منها رايتهم وتنزلوا تحريم اتم الرسول الغالة
وحاشا ان يكون اولياء الله الابرار. من شرط الخوارق الكثيرة في ان الكلام
جرى الى الخوض في تنزل المحق فبرعلم منهم المحافظة على حدود التي يعتد
ظاهر او باطنا وهم القايمون باحكام السنة على ما يليق المحافظون على
اتباعها الاخذ الخ اي العلم منهم بحدود الارضة وفيما فيلتاطي في احوالهم
ما طي ولا جله وقع البحث في تنزل المسايل حتى يتقرر يحمل الله ما يعتم به
عنهم سفاهرهم وما تزين به احوالهم حسبما تطلبه حقيقة طي يقتضيه
المشلي بفضل الله ونعم بنعم **شرح** ثم جم الرضاع المسئلة فنقول
وليس الاطلاع في المغيبات ولا الكشف الجهم بالتي يمنع من الجزم بان ما فتح
الاحكام العادية والفروة في ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم جبي و
عليه السلام القاه وكذلك القول في التي اي العادات لا ينبغي ان يسوغ عليها
الاحكام الظاهرة وفرضان عليه السلام معصوم لقوله تعالى والله يعصمك
من الناس ولا غاية وراء تنزل انه هان يتحقق بالدرج والمخبر وينتوفى
العادة ان يتوفر وكيف لحق وما عرفته العليا الوحد وتنزل هو احدا
وما ظهر من استواء العوايد وعدمها بالنسبة الوفرة الله منزلة ايضا فيما
مانع من اجراء احكام العوايد على مقتضاها وقد تقدم ان الصحابة قد
هانوا حاز ما رتبة المتوكل وروية انعام المنعم من المنع لا من السبب ومع
ذلك لم يتركوا الاسباب العادية التي نوبوا اليها ولم يتهم النبي صلى
الله عليه وسلم ومع تنزل الحالة التي تسقط حكم الاسباب وتقضوا بنفي ام
العوايد بل على انها الخ ليس الخ جاء الشرع بها لان حال التي اي العوايد
ليس بنظام ويدار وانما محله على الجملة كما تقدم ذلك الاشي والله

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)